# تقاسم السلطة: التحدي الذي يواجه التحول الديمقراطي في تركيا

ضياء أونيش
باحث سياسي

## ملخص

بعد موجة التحول الديمقراطي الكبرى على مدار العقد الماضي، جذب تأزم عملية الإصلاح في تركيا وتزايد المخاوف من 'التسلط الآخذ في الازدياد'، في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية- انتباه العديد من العلماء. كيف تمكنت تركيا من إحراز تقدم بشأن إرساء الديمقراطية على مدار السنوات العشر الماضية؟ ولماذا فقدت الحكومة الحالية روحها الإصلاحية؟ يسعى هذا المقال للإجابة عن هذين السؤالين من خلال وضع نهج شامل متعدد الأبعاد، يحاول دمج الهياكل والجهات الفاعلة والقوى المحلية والخارجية، بدلاً من التركيز على جوانب معينة والتقليل من شأن عناصر حيوية أخرى.

من منظور دراسات التحول الديمقراطي المقارن، تشكل تركيا حالة غير عادية. إنها مثال على ديمقراطية "الموجة الثانية". فالانتقال اللين من نظام الحزب الواحد، النظام الاستبدادي لفترة ما بين الحروب، حدث منذ عقود طويلة في الخمسينيات. لكن على الرغم من تجارب الإصلاح الكبرى -ولاسيما خلال الجزء الأول من العقد الماضي- لم يتم إرساء الديمقراطية بشكل تام. في الواقع، المقارنات الدولية، مثل المعلومات المبنية على دراسات فريدوم هاوس التي تميل إلى تصنيف تركيا على أنها "نظام هجين"، وتأتي في ترتيب منخفض بالمقارنة مع العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأماكن أخرى(1). ومع ذلك فقد نجحت تركيا في إرساء ديمقراطية "انتخابية" أو "إجرائية"، ولكنها أخفقت في إنتاج ديمقراطية "موضوعية" على أساس نظام سياسي تعددي حقيقي. ولا يزال هناك انقسام بين المجتمع التركي والسياسة، كما أن هناك مخاوف متزايدة يعبر عنها المثقفون الليبراليون في الداخل والخارج على حد سواء، حول قدرة العناصر السلطوية في النظام السياسي التركي على البقاء، بل وصل إلى حد الحديث عن أن الخلافات بين تركيا

رؤية تركية
2015 - 13
171 - 149

أردوغـان وروسـيا بوتـين لم تكـن بمثل هذا الوضوح كما ظهر منذ بضع سنوات فقط.

تحاول هذه الورقة أن تشرح فقدان الزخم في العملية الديمقراطية في تركيا في السـنوات الأخـيرة، حيث كان غيـاب أو ضياع الزخم انعكاسًـا لمجموعة متنوعة من العوامل. وقد بـيّن بعـض المحللين العقبـات الهيكليـة أمام إرسـاء الديمقراطية، وأشـار آخرون إلى دور الجهات الفاعلة وأولوياتهم، الأمر الذي أثار تساؤلات أساسية بشأن نوعية القيادة، سواء في سـياق الحزب الحاكـم أو المعارضة. وبينما يتضـح أن للسـياق المحـلي دورًا كبـيرًا، فـإن السياق الدولي أيضًا لم يكن مشجعًا، ولاسيّما مع الانخفاض الكبير في طموحات تركيا لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى النخبة أو الجمهور بوجه عام، وقد أسهم هذا أيضًا في تراجع العملية الديمقراطية و ظهور السـلطوية. لذلك هناك حاجـة إلى إتباع نهج شامل متعدد الأبعاد لدمج الهياكل والجهات الفاعلـة والقوى المحلية والخارجية، بدلًا من التركيز على جوانب معينة والتقليل من شـأن عناصر مهمّة أخرى.

في الوقـت الحـاضر، تقـف تركيـا أمـام منعطف. فقد أُنشِئت لجنة برلمانية تضم ممثلين مـن الأحـزاب السياسـية الأربعـة الرئيسـة الممثلـة في البرلمـان التركـي لإعـداد مشروع دستور جديد. الدستور الجديد يجسد القدرة على توسـيع حـدود الديمقراطية الليبرالية في تركيا، من خلال استبدال العناصر السلطوية في دسـتور عام 1982، الـذي وضعه النظام العسـكري المؤقت آنذاك، والذي خلف إرثًا ثقيـلًا، حتـى بعـد التحـول إلى الديمقراطية البرلمانيـة بعد عـام 1983. لكـن هناك نقطة أساسية يتعين تأكيدها مجددًا، وهي أن الهندسة الدستورية من الأعلى إلى الأسفل في حد ذاتها قد لا تنجح بالضرورة في إقامة نظام سـياسي أكثـر ليبرالية وتعددية. لذا فإن عملية صياغة دسـتور جديد، بمشاركة الأحزاب السياسية الرئيسـة ومنظمات المجتمع المدني، قد تساعد عـلى بنـاء توافق في الآراء بـين مختلف شرائح

المجتمع التركي التي يتصارع بعضها مع بعض. وإذا لم يتم التوصل إلى توافق حقيقي بين هذه العناصر المختلفة، وهي عملية تتطلب تنازلات كبيرة من جانب الجهات الفاعلة الرئيسة المشاركة- فلن تنجح عملية صياغة الدستور الجديد.

## المؤهلات الديمقراطية لـ"تركيا الجديدة": الإنجازات وأوجه القصور في عصر حزب العدالة والتنمية

سيكون من الجحود مقارنة المؤهلات الديمقراطية لتركيا بجداول الجهات الدولية، التي أخفقت تركيا في النهوض بها في مجال تعزيز الديمقراطية وتعميقها على مر السنين. وفي الواقع، سيكون من الخطأ التاريخي الإشارة إلى أن تركيا خلال السبعينيات، على سبيل المثال، كانت أكثر ديمقراطية مما هي عليه اليوم. كل من الحكومة الائتلافية للفترة 1999-2002 وحزب العدالة والتنمية، في حقبة ما بعد عام 2002، ولاسيّما في مرحلته المبكرة- قام بمجموعة كبيرة من الإنجازات والإصلاحات الديمقراطية، التي ساعدت بشكل واضح على توسيع نطاق الديمقراطية في تركيا على مدى العقد الماضي. ومن الواضح أن دور الاتحاد الأوروبي، والزخم الذي وفرته عملية الأوربة كان عنصرًا مركزيًّا أو قوة دافعة في هذه العملية.

من حيث الخطاب الشائع، فإن "تركيا الجديدة" قد ظهرت بعد فترة من التغيير الجذري، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على مدى عقد من الزمان، وهي في عدد من الجوانب المهمّة أكثر ديمقراطية من "تركيا القديمة"؛ أي تركيا الكمالية(2). ومن المؤكد أن البعد الأكثر أهمية في هذا التغيير هو تراجع نفوذ الجيش في السياسة التركية. وقد أكد معظم المراقبين للديمقراطية التركية أن الوصاية العسكرية تعد أبرز العقبات أمام ترسيخ الديمقراطية(3). على الرغم من أن الديمقراطية الانتخابية كانت هي القاعدة، إلا أن تركيا شهدت نكسات متكررة في نظامها الديمقراطي بسبب التدخلات العسكرية. حتى في الأوقات العادية، تدخل الجيش في السياسة الداخلية التركية، تحت غطاء الوصاية المعلنة بشأن القضايا المتعلقة بالعلمانية والوحدة الوطنية، فضلًا عن المكانة الدستورية والمؤسسية التي يتمتع بها الجيش، والتي تجعله متفوقًا على الجهات الفاعلة السياسية المدنية، مثل وضع رئيس القوات المسلحة ومجلس الأمن الوطني. لكن مع إعادة ترتيب العلاقات المدنية العسكرية في السنوات الأخيرة، وسّع السياسيون المدنيون من سلطاتهم على النخب العسكرية، وهو ما قلّص فرص أو احتمال التدخل العسكري في المستقبل. هذا التحول الهائل في السياسة التركية، وإن لم يكتمل، إلى جانب انسحاب الجيش من السياسة التركية، فاجأ العديد من المراقبين والمحللين خصوصًا الأجانب، الذين يميلون إلى اعتبار الوصاية العسكرية واحدة من السمات الدائمة للنظام السياسي التركي. وبالتوازي مع (تمدين: جعلها مدنية) العلاقات المدنية العسكرية، يلاحظ

المرء أيضًا تراجع هيمنة البيروقراطية الكمالية القديمة أو التقليدية، في مجالات أخرى، ولاسيّما داخل السلطة القضائية.

يمكن القول إن ما يسمى بـ"تركيا الجديدة" أكثر ديمقراطية من سابقاتها من حيث قدرتها على استيعاب "الاختلاف" أو "التنوع" بناء على مطالب الاعتراف بمختلف الهويات الدينية والعرقية. لقد قمعت "الكمالية" المتشددة بمفاهيمها الصارمة لـ"العلمانية" و"القومية التركية"- المطالب المتعلقة بالهوية لشرائح مختلفة من المجتمع التركي. وهذا، بدوره كان سببًا رئيسًا للاستياء في قطاعات واسعة من المجتمع، وكان عائقًا رئيسًا أمام التمثيل الديمقراطي. وفي هذا السياق، كان الاعتراف بالهوية الكردية أبرز مثال على ذلك، وعُدّ هذا الاعتراف تطورًا هائلًا، خصوصًا إذا قُورِن بالوضع في فترة التسعينيات. فقد نُفِّذ عدد من الإصلاحات المهمّة المتعلقة بحقوق الأقليات. وكان ثَمّة توسع كبير في الحقوق الثقافية واللغوية للمواطنين الأكراد في تركيا، على الرغم من أنه لا تزال هناك مشكلات كبيرة من حيث ترجمة هذه الحقوق إلى أفعال. وقد حدث تغيير جذري آخر في اتجاه إيجابي في السنوات الأخيرة، ألا وهو تمثيل الجماعات الكردية في البرلمان، في حزب سياسي مستقل.

وبالمثل، حصلت مطالب الهوية للقطاعات الدينية المحافظة في المجتمع على اعتراف تدريجي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. وعلى الصعيد الاقتصادي، كان صعود النخب التجارية الجديدة من المحافظين من مدن الأناضول بمثابة تحدٍّ للهيمنة العلمانية، والمشروعات والأعمال التجارية الكبيرة، ويمكن أيضًا عدّها خطوة نحو تحقيق نظام اقتصادي وسياسي أكثر تعددية حقيقية. ومن ثَمَ لا ينبغي على المرء أن يقلّل من أهمية عناصر الاستبعاد التي اتضح أنها تدعم "النظام القديم"، وإلى حد ما أُدرِجت عناصر جديدة في "النظام الجديد"، ساعدت على التغلب على العجز الديمقراطي في النظام السابق.

وقد كان الاستفتاء الشعبي الذي أجري في سبتمبر 2010 على تعديل الدستور بمثابة خطوة مهمّة تجاه التغلب على الإرث الاستبدادي في الدستور القديم الذي صاغته النخب العسكرية. لذا فإن صياغة دستور جديد تمثل خطوة حقيقية نحو المزيد من الديمقراطية. وقد أكدت السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة أهمية القوة الناعمة، والعلاقات الودية مع كل جيرانها، ومؤخرًا في سياق الربيع العربي، شددت على أهمية تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط على نطاق أوسع. ومن الواضح أن هذه العناصر تمثل الجانب المشرق من الصورة وتجعل المرء أكثر تفاؤلًا بشأن مستقبل مسار التحول الديمقراطي في تركيا.

لا ينبغي أن تلهينا الجوانب الإيجابية للتغيير عن حقيقة أنه في بعض النواحي المهمّة تراجع زخم الدفع الديمقراطي

خلال المرحلة اللاحقة من عهد حزب العدالة والتنمية. فالانتقادات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية حول نوع "الوصاية المدنية" التي يبدو أنها قد حلت محل "الوصاية العسكرية" للحقبة السابقة- تتفق مع ما يقال بأن "تركيا القديمة" في العصر الكمالي كانت لها آثار سلبية على الديمقراطية، وأن "تركيا الجديدة " في عهد حزب العدالة والتنمية لم تصبح أكثر ديمقراطية بشكل تام، وهذا يعني أن الخطوات الإيجابية التي تحققت في بعض النواحي قد تزامنت مع سلسلة من الانتكاسات في جوانب أخرى. ما نشهده في المرحلة اللاحقة من عصر حزب العدالة والتنمية هو نوع من الفهم المحدود، أو فهم الأغلبية للديمقراطية بعناصر جديدة من الاستبعاد في صلب النظام الديمقراطي. ففي حين لم يسمح النظام القديم للقطاعات المحافظة والمتدينة بالتعبير عن المطالب الدينية والمتعلقة بالهوية، فإن النظام الجديد قد وضع حدودًا للتعبير، ومطالب الهوية للعلمانيين والأقليات، مثل العلويين وغيرهم.

وقد استغل حزب العدالة والتنمية هيمنته الانتخابية وكتلته التصويتية الكبيرة لإجراء تعديلات اجتماعية على نطاق واسع، ونقل المجتمع التركي إلى اتجاه أكثر محافظة، ولاسيّما مع تصاعد دور الدين وأهميته لدى الرأي العام. وكانت النتيجة مفارقة؛ فقد فرض النظام القديم بفهمه لـ"العلمانية" في العهد الكمالي قيودًا على حريات القطاعات المحافظة والمتدينة في المجتمع. وبمنطق مماثل، في حقبة ما بعد الكمالية، اقتصر تضييق الحريات على القطاعات الموجهة نحو الغرب، والقطاعات العلمانية من

**استغل حزب العدالة والتنمية هيمنته الانتخابية وكتلته التصويتية الكبيرة لإجراء تعديلات اجتماعية على نطاق واسع، ونقل المجتمع التركي إلى اتجاه أكثر محافظة**

المجتمع التركي. ومن ثَـمّ لا عهدُ الكمالية ولا حقبةُ ما بعد الكمالية تعدّ نماذج حقيقية للتعددية السياسية القائمة على الاحترام المتبادل للتنوع والتعايش بين مختلف الفئات والجماعات داخل نفس النظام السياسي في المجتمع التركي.

## توضيح سبب فقدان زخم الإصلاح: سياق أوروبي وعالمي غير مواتٍ لتعميق الديمقراطية

ما كتب عن الديمقراطية يسلط الضوء على نقطة مهمّة؛ وهي أن الأطراف أو القوى الخارجية وحدها لا يمكن أن تحقق الديمقراطية أو تعززها. فمن الضروري أن تكون البيئة المحلية مواتية لترسيخ الديمقراطية، وتكون مزيجًا من القوى الداخلية والخارجية التي تساعد على دفع وتحريك الديمقراطية. ونظرًا لقدرات الاتحاد

## عملية التحول الديمقراطي في تركيا (1999-2010): الإنجازات الرئيسة مقابل أوجه القصور

| الإنجازات | أوجه القصور |
|---|---|
| إلغاء عقوبة الإعدام | فتور الروح الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية |
| إصلاح مجلس الأمن الوطني | هيمنة الحزب الحاكم تحدّ من المساحة المتاحة لإتمام العملية السياسية والتعددية الحقيقية في المجالات السياسية والاجتماعية |
| اعتماد قانون مدني جديد | ضعف أحزاب المعارضة يجعل المنافسة السياسية لا جدوى منها |
| البث بلغات أخرى غير التركية | الظروف الخارجية غير المواتية تضعف الجماعات المؤيدة للديمقراطية |
| توسيع حقوق المؤسسات المجتمعية | وصول الانفتاح الديمقراطي إلى طريق مسدود |
| مراجعة قانون مكافحة الإرهاب. تعيين المدنيين في منصب الأمين العام لمجلس الأمن الوطني | مخاوف كبيرة بشأن القيود المفروضة على حرية التعبير واستقلالية ونزاهة العملية القضائية. وتزايد الضغوط على القضاء والإعلام |
| إلغاء محاكم أمن الدولة | تفاقم المخاوف بشأن تسلط الحكومة |
| بدأ البث التلفزيون الحكومي بلغات مختلفة بما في ذلك الكردية | تحول السياسة الداخلية إلى ساحة يحركها الصراع والعداء؛ واستمرار استقطاب عناصر من مختلف ألوان الطيف السياسي |
| الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ في عام 2007 | مطالب حزب العمال الكردستاني المتطرفة تتحول الى عثرة في طريق حل المشكلة الكردية |
| اتباع نهج أكثر تعددية تجاه الأكراد، والعلويين والجماعات غير المسلمة. | الأنشطة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني تعيق عملية التطبيع السياسي الداخلي |
| إجراء إصلاحات جوهرية في القضاء، والعلاقات المدنية العسكرية، وخصوصية الحياة الفردية من خلال استفتاء عام 2010 | • محاولات دفع العملية الدستورية تجاه النظام الرئاسي، مع وجود هدف واضح لبسط سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطة القضائية |
| محاولات التعامل مع ذكريات من الماضي الاستبدادي من خلال محاكمة الجنرالات الرئيسيين المشاركين في انقلاب 12 سبتمبر (أيلول) 1980، و "انقلاب ما بعد الحداثة" في 28 فبراير (شباط) 1997 | |
| بعثت "عملية السلام" الأخيرة التي بدأتها الحكومة الأمل في حل المشكلة الكردية في تركيا، على الرغم من أن إتمام العملية بنجاح يواجه عقبات خطيرة. كما أنه من غير المرجح أن تأتي عملية السلام التي لا تسير جنبًا إلى جنب مع العملية الديمقراطية بنتائج ايجابية | |

الأوروبي، فليس هناك أدنى شك أنه أدّى دورًا مهمًّا للغاية، من خلال مزيج الظروف والحوافز لتحفيز تركيا للحصول على العضوية الكاملة، ودفع العملية الديمقراطية والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان، ولاسيّما في فترة العصر الذهبي 2002 – 2005(5). ما شهدته تركيا في حقبة ما بعد 1999، ولاسيّما مع الإعلان عن حصول تركيا على وضع مرشح رسمي لعضوية الاتحاد- كان عملية من الإصلاحات الاستثنائية؛ تذكرنا بالتحول الديمقراطي الذي حدث في جنوب أوروبا في الثمانينيات، وما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية في أواخر التسعينيات. وبعيدًا عن المبالغة في أهمية الدور الخارجي، سيكون من الإنصاف القول إنه في كل تلك البلدان، لم يكن الدفع نحو ترسيخ الديمقراطية الليبرالية في فترة قصيرة نسبيًّا من الزمن ممكنًا، لولا الضغوط القوية التي مارسها الاتحاد الأوروبي.

لكن المؤسف، أنه بالمقارنة بنظرائها في جنوب وشرق أوروبا، فقدت هذه العملية القوية زخمها في مرحلة مبكرة في تركيا، مع التعليق الجزئي لعملية التفاوض الرسمي. ونتيجة لذلك، تراجع حماس تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي بشكل مذهل، منذ أواخر عام 2005، بعد أن بلغ ذروته في ديسمبر 2004 في مؤتمر قمة كوبنهاغن، عندما أعلن المجلس الأوروبي عن قرار بدء المفاوضات الرسمية للحصول على العضوية، وكان شهر أكتوبر 2005 نقطة بدء المفاوضات الرسمية. النقطة المهمة في هذا السياق هي أن القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي على تركيا قد تراجعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة... والنتيجة هي أن الإصلاحيين الليبراليين فقدوا حليفًا قويًّا، في بيئة سياسية داخلية تهيمن عليها مجموعة متنوعة من الخطابات القومية. وأبرز مثال صارخ على تراجع القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي على تركيا، هو تراجع اهتمام وسائل الإعلام التركية بالتقارير السنوية للجنة الأوروبية التي تسلط الضوء على أوجه القصور في المسار الديمقراطي في تركيا، وتبرز مجالات الإصلاح، فقد كانت هذه التقارير تستحوذ على اهتمام الإعلام التركي بدرجة كبيرة خلال السنوات الأولى من حقبة ما بعد هلسنكي. لذا يمكن للمرء أن يخلص من هذا النقاش إلى أنه إذا كان لابد من تعزيز الديمقراطية في تركيا، فلابد أن يأتي التغيير في المقام الأول من القوى المحلية. ومع ذلك، فإنه من الصعب حدوث تغيير في بيئة اجتماعية وسياسية مستقطبة، وتشهد أعمال إرهابية تقترب من شبه حرب أهلية، ومع مجموعات رئيسة تتشبث بمواقفها الراسخة دون أي استعداد لتقديم تنازلات. وعلاوة على ذلك، فقد ضعفت ضغوط الدفع الخارجية التي تساعد على تأرجح البَنْدُول في اتجاه التوافق والإصلاح.

وعلى نطاق أوسع، كانت للأزمة المالية العالمية تداعيات سلبية على جاذبية مشروع الاتحاد الأوروبي بالنسبة للنخب السياسية التركية. واعتقد الكثيرون في تركيا أن بإمكان

بلدهم التغلب على هذه الأزمة بشكل أفضل من نظرائها في أوروبا. فعلى نقيض تاريخها المتلئ بالأزمات واللقاءات مع صندوق النقد الدولي، ظهر خلال هذه الأزمة أن الاقتصاد التركي أكثر قوة، ولم يتعثر بسبب الأزمة كما حدث للجارة اليونان. أيضًا أثارت أزمة منطقة اليورو، وربما بطريقة مبالغ فيها نوعًا ما، أسئلة حول قيمة مشروع الاتحاد الأوروبي، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. حدث هذا في الوقت الذي كانت فيه حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة التركية آخذة في التراجع، بينما صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تزايد وبشكل سريع في السنوات الأخيرة، وهذا جعل تركيا أقل اعتمادًا على التجارة مع الاتحاد الأوروبي. وتحول الخطاب المهيمن من "لن يتم قبولنا على أي حال" إلى "ما الفائدة التي سنحصل عليها حتى لو افترضنا أننا في نهاية الأمر حصلنا على العضوية الكاملة؟".

أدّى الاتحاد الأوروبي دورًا إيجابيًّا في الماضي، ولكن في السياق الحالي يبدو أن هذا الدور قد فقد زخمه

وبالإضافة إلى هذه التصورات، كان هناك الكثير من علامات الاستفهام حول نوعية الديمقراطية الموجودة في الاتحاد الأوروبي واحتمال تآكل القيم الليبرالية، ولاسيّما مع صعود اليمين المتطرف الذي لا يخفي كراهيته للإسلام والمهاجرين في عدد من دول أوروبا الرئيسة. وبالمثل، أثار صعود حكومات التكنوقراط في عدد من البلدان

**كانت للأزمة المالية العالمية تداعيات سلبية على جاذبية مشروع الاتحاد الأوروبي بالنسبة للنخب السياسية التركية. واعتقد الكثيرون في تركيا أن بإمكان بلدهم التغلب على هذه الأزمة بشكل أفضل من نظرائها في أوروبا**

الأوروبية الجنوبية؛ لتنفيذ حزم تقشفية صارمة تماشيًا مع الشروط الصعبة للبلدان الأساسية في الاتحاد الأوروبي- قضايا تتعلق بنوعية الديمقراطية الموجودة في أوروبا، ليس فقط في وسطها، ولكن في أطرافها أيضًا(6). ربما أدّى الاتحاد الأوروبي في الماضي دورًا إيجابيًّا ولكن في السياق الحالي يبدو أن هذا الدور قد فقد زخمه. فيبدو أن مشروع الاتحاد الأوروبي لمعاقبة بعض الدول الهامشية شكل ظاهرة جديدة تمامًا(7). وبالإضافة إلى ترسيخ هذه الصور في أذهان النخب التركية كان للأزمة في منطقة اليورو تأثير مباشر في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فقد فتر حماس الاتحاد الأوروبي للتوسع بسبب الأزمة الاقتصادية. كما أن الانشغال بالشؤون الداخلية والحاجة لإصلاح النظام الاقتصادي جعل الدول التي كانت وجهة نظرها إيجابية تجاه عضوية تركيا بحاجة إلى

قوة للخروج من المأزق واستعادة زخم جديد للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

يمكن للمرء أيضًا أن يستنتج نقطة أخرى، وهي أن السياق العالمي يقدم مجموعة غامضة من الإشارات لنخب الديمقراطيات الناشئة. لكن إلى حد ما المؤشرات إيجابية. على سبيل المثال، بداية الربيع العربي تشير إلى أن الأنظمة العتيدة يتم تفكيكها تدريجيًّا ويتم إحراز خطوات كبيرة نحو التحرر السياسي حتى في أكثر الأماكن صعوبة. في الوقت نفسه تشير الاتجاهات في الغرب إلى أن الديمقراطية الليبرالية التي ليست على حافة الانهيار تعاني من مشكلات هيكلية عميقة الجذور، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة، ووجود تفرقة وتمييز، وانخفاض معدلات النمو، وصعوبة إجراء إصلاحات. في المقابل، كان هناك صعود مستمر وهائل لدول مثل الصين، التي استطاعت الجمع بين النمو الاقتصادي غير العادي والأنظمة الاستبدادية الراسخة. فمن الواضح أن الحالة الصينية إلى جانب المآزق الحالية للديمقراطيات الغربية تخلق انطباعًا بأن النجاح الاقتصادي والديمقراطية الليبرالية لا يسيران بالضرورة جنبًا إلى جنب. هذا هو الحال في السياق العالمي المتغير، ولاسيّما مع تحول بَنْدُول النشاط الاقتصادي باتجاه آسيا، وهي منطقة أبعد ما تكون عن الديمقراطية الليبرالية(8). هذه التصورات بدأت تسيطر على النخب في العديد من الديمقراطيات الناشئة. وقد أعرب رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في تصريح له في يناير (كانون الثاني) 2013 عن رغبته في الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، الأمر الذي ربما لا يعكس فقط خيبة الأمل من الجمود الحالي في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولكن يعكس أيضًا الإعجاب والتقدير بالقوة الصاعدة للصين على وجه الخصوص، ودول بريكس بشكل عام. ربما السياق العالمي والأوروبي في الظرف الحالي غير مشجع؛ فحتى الآن يمكن القول إن السياق العالمي والأوروبي الحالي أخفق في توفير البيئة المناسبة والحوافز القوية لتوسيع حدود الديمقراطية الليبرالية، وهي الحوافز التي كانت أكثر وضوحًا في العقود السابقة. أيضًا من المحتمل أن تسود الديمقراطيات الانتخابية بين قطاعات واسعة من العالم، لكن ليس من المؤكد، إذا ما كانت هذه الديمقراطيات الانتخابية ستتطور بالضرورة إلى ديمقراطيات راسخة. ومن المتوقع أن تصبح "الديمقراطية غير الليبرالية" نموذجًا في العديد من السياقات الوطنية أو الإقليمية.

## المنافسة غير المتكافئة على السلطة: هيمنة حزب العدالة والتنمية الانتخابية وعدّها قيداً أمام تحقيق المزيد من الديمقراطية

في السياق التركي يعد حزب العدالة والتنمية حالة فريدة للحزب السياسي الذي استطاع الفوز في ثلاثة انتخابات عامة متتالية، واستطاع توسيع قاعدته الانتخابية في نفس الوقت. فلم يؤثر الإرهاق الحكومي

في شعبية الحزب، رغم وجود بعض دلالات التعب في فترة ولايته الثالثة بعد فوزه التاريخي في الانتخابات العامة عام 2011. لقد تميزت السياسة التركية في فترة ما بعد الحرب بهيمنة الأحزاب السياسية من يمين الوسط. لكن على الرغم من جذوره الإسلامية يمكن عدّ حزب العدالة والتنمية استمرارًا لهذا التقليد السائد. ومن المثير للدهشة، أن حزب العدالة والتنمية قد أثبت أنه أكثر نجاحًا من سابقيه، وأوضح أن تركيا قد تكون الآن في حقبة جديدة من السياسات الحزبية(9). ويؤكد معظم المراقبين أن حزب العدالة والتنمية من المرجح أن يحافظ على مكانته في المستقبل القريب، لتفادي وقوع كارثة كبرى. هناك عدة فرضيات تفسر هذا؛ الفرضية الأولى ترى أن الإدارة الاقتصادية الرشيدة لحزب العدالة والتنمية من حيث تحقيق النمو الاقتصادي غير المسبوق، وإعادة توزيع فوائد ذلك النمو- أثرت في الناخبين؛ أيضًا كان لحزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للشعب تأثير لافت، ولاسيّما في مجالات رئيسة، مثل التعليم، والصحة، والنقل، والإسكان. وبناء على ذلك، كان الحزب قادرًا على الحفاظ على مكانته، بل وعلى توسيع قاعدته الانتخابية التي تضم مجموعة متنوعة من الجماعات، سواء من حيث المواقف الطبقية (صعود البرجوازية في الأناضول، وكذلك المناطق الحضرية والريفية الفقيرة)، ومن حيث الهوية (كالمحافظين المتدينين والقوميين الأتراك والليبراليين الأتراك والأكراد، والقوميين الأكراد)(10).

الفرضية الثانية ترى أن الحزب قد تمكن من الجمع بين مزيج من الإصلاحية والتقليدية في الوقت نفسه. وكان قادرًا على إبراز نفسه "محافظًا" و"نصيرًا للعولمة". إن هذا المزيج غير التقليدي من النهج الإصلاحي التدريجي والقيم التقليدية، هو الذي مكن الحزب من اجتذاب أصوات مجموعة واسعة من الناس. الفرضية الثالثة تتعلق بضعف المعارضة وطبيعتها المفككة. في الواقع، يمكن للمرء أن يرجح الفرضية التي ترى أن أحزاب المعارضة، من خلال إستراتيجياتها غير المؤثرة تركت المجال السياسي مفتوحًا أمام حزب العدالة والتنمية، وجعلته قادرًا على اكتساح الانتخابات، ومكنته من الهيمنة على النظام السياسي التركي. وبعيدًا عن تشرذم أحزاب المعارضة، فإن تقليص دور الجيش، عقب قضايا أرغنكون وباليوز وإدخال تعديلات على السلطة القضائية في أعقاب استفتاء عام 2010، كانا خطوة مهمّة في هذا الصدد. وأخيرًا، فإن الفرضية الرابعة تتعلق بالتأثير الإيجابي للسياسة الخارجية الاستباقية لحزب العدالة والتنمية، وخاصة منذ عام 2009، بقيادة وزير الخارجية أحمد داود أوغلو. وعلاوة على فوائد هذه السياسة للمصالح الوطنية التركية على المدى الطويل فقد حازت هذه السياسة على رضا المواطن العادي. وكان تأثير حزب العدالة والتنمية تأثيرًا مختلفًا موجهًا نحو الخارج والداخل، فهو قوميّ تطلّعيّ، ظهر على نقيض مواقف أحزاب المعارضة الرئيسة -مثل حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية- الموجهة نحو الداخل، وذات وجهة النظر الدفاعية.

محور هذا المقال هو صعود حزب العدالة والتنمية وهيمنته على السياسة التركية، الأمر الذي خلق بنية سياسية غير متوازنة. ومن ثم، برزت مشكلة رئيسة خلال فترة ولايته الثالثة للحكومة؛ ألا وهي المركزية المفرطة للسلطة السياسية. ويؤكد طلاب الديمقراطية أن هناك غيابًا للسلطة الموازية التي تعني وجود نظام مناسب بضوابط وتوازنات معينة(11). لكن يبدو أن النجاح الانتخابي غير العادي الذي حققه الحزب جعله يبالغ في الثقة بالنفس. كما أن الهيمنة المتزايدة على "مراكز" الاقتصاد، والبيروقراطية والقضاء ووسائل الإعلام- أوضحت أن قيادة الحزب باتت أقل استعدادًا للتسامح مع المعارضة من قطاعات مختلفة من السكان. وكما وُضِّحَ بالتفصيل سابقًا، أدى التغير الذي طرأ على المستوى الدولي ومستوى الاتحاد الأوروبي إلى جعل الإصلاحات الديمقراطية أقل جاذبية. لكن من الملاحظ أن هناك فصلًا بين

**كان لحزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للشعب تأثير لافت، ولاسيّما في مجالات رئيسة، مثل التعليم، والصحة، والنقل، والإسكان. وبناء على ذلك، كان الحزب قادرًا على الحفاظ على مكانته**

الاقتصاد والديمقراطية في عقلية قيادة حزب العدالة والتنمية، وربما يعكس هذا "روح العصر". فطالما كان الاقتصاد على ما يرام، وكان جزء كبير من الناخبين راضين بالأداء الحكومي على أساس المعايير الاقتصادية البحتة، فلا يوجد بالنسبة لهم أي سبب للقلق حول جداول الأعمال الصعبة، أو المزيد من الإصلاحات الديمقراطية.

من الملاحظ أن هناك نقلة نوعية في كيفية نظرة قيادة الحزب إلى ممارسة "العولمة المحافظة." خلال السنوات الأولى في الحكم، كانت "عولمة" حزب العدالة والتنمية هي العولمة الأوروبية، التي شددت بطبيعة الحال على الالتزام القوي بإرساء الديمقراطية وإجراء الإصلاحات. لكن السياق المحلي والخارجي المتغير، بالإضافة إلى تراجع دور الجيش النسبي كلاعب سياسي رئيس، وتراجع نفوذ القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي في السياسة التركية- كل هذه الأشياء يبدو أنها أدت إلى تحول في فهم حزب العدالة والتنمية لـ"العولمة"، وجعلها "عولمة" على الطريقة الآسيوية، حيث النجاح الاقتصادي من خلال التكامل وتنويع الأسواق العالمية يتبوّأ مركز الصدارة، مع طموح باهت لتعزيز الديمقراطية، فالعولمة الآسيوية تقبل بفكرة الديمقراطية الانتخابية، لكنها أقل اهتمامًا بتوسيع الديمقراطية الليبرالية. النتيجة المحتملة لهذه النقلة النوعية، وفقًا للسياقات السياسية الداخلية والخارجية المتغيرة، هو تأرجح البَنْدُول بعيدًا عن الإصلاحات (على الأقل الإصلاحات الديمقراطية)، والتوجه نحو تعزيز القيم المحافظة والدينية.

من منظور مقارن، هناك فرضية أخرى للبحث، وهي الإفراط في ردود الأفعال المبالغ فيها من جانب النخب القديمة تجاه حزب العدالة والتنمية في الفترة السابقة لانتخابات يوليو (تموز) من عام 2007، والتطورات التي أعقبت فوز حزب العدالة والتنمية. لقد حاولت العناصر الرئيسة للبيروقراطية الكمالية والجيش والسلطة القضائية قطع الطريق على حزب العدالة والتنمية؛ فحدث ما يسمى بـ"التدخل الإلكتروني" للجيش في أبريل (نيسان) 2007 في معارضة انتخاب رئيس متدين محافظ، ورأت النخب العسكرية العليا مجيء رئيس محافظ انتهاكًا صارخًا للعلمانية. وكانت المرحلة الثانية؛ وهي محاولة السلطة القضائية إغلاق الحزب الحاكم. ففي سبتمبر (أيلول) 2007 بدأت القضية، ونجا حزب العدالة والتنمية من الإغلاق عندما صدر الحكم من المحكمة الدستورية في أوائل عام 2008. من الواضح أن هذه التحركات كانت بمثابة تهديدات على وجود الحزب الذي حقق انتصارًا كبيرًا، وأثرت في عقلية قيادة الحزب وجعلتها تتخذ مواقف أكثر تشددًا تجاه المعارضة؛ لتجنب مثل هذه التهديدات في المستقبل. بعد ذلك كانت ردود أفعال النخب القديمة مبالغًا فيها، وأتت بنتائج عكسية؛ وتم تقويض سلطاتهم ونفوذهم. وهذا، بدوره، أدى إلى زيادة شعبية حزب

**خلال السنوات الأولى في الحكم، كانت "عولمة" حزب العدالة والتنمية هي العولمة الأوروبية، التي شددت بطبيعة الحال على الالتزام القوي بإرساء الديمقراطية وإجراء الإصلاحات**

العدالة والتنمية، وأسهم في ظهور فراغ في السلطة وتوزيع غير متكافئ للسلطة بين القوى السياسية المحافظة والعلمانية.

لكن من أجل تفسير متوازن، لابد من ملاحظة رد فعل نخب حزب العدالة والتنمية بشأن تراجع العملية الديمقراطية خلال فترة ولاية الحزب الأخيرة. العنصر الأول يتمثل في الخطوات التي اتُّخِذت لصياغة دستور جديد. يرى أنصار حزب العدالة والتنمية أن الدستور الجديد سيتغلب على الموروثات الاستبدادية في الدستور القديم، حيث يقوم بصياغته ممثلون من جميع الأحزاب السياسية الممثَّلة في البرلمان، فجميعهم يعمل في لجنة برلمانية مشتركة لإعداد مشروع الدستور، مع الحفاظ على الالتزام بالديمقراطية والإصلاح. وبهذا يرون أن نهجهم الديمقراطي يتميز بالمزيد من الاستمرارية لا القطيعة. لكن القضية الأساسية على المحك؛ وهي كيف يعمل الدستور الجديد على توسيع حدود الديمقراطية الليبرالية؟ وهل سيكون هناك تغيير هامشي أو قطيعة جذرية مع الماضي من حيث توسيع حدود المواطنة ووضع أساس لنظام سياسي تعددي حقيقي؟ من الواضح أن أحد المخاطر الرئيسة التي تواجه عملية صياغة الدستور هو التركيز على النظام الرئاسي من الأعلى إلى الأسفل. فمن شأن النظام الرئاسي أن يضعف آليات التوازن ويساعد على تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والسلطة القضائية. وهذا بدوره لن يكون مواتيًا لعملية ترسيخ الديمقراطية في تركيا.

أما القضية الثانية، التي أكدتها قيادة حزب العدالة والتنمية بشكل متكرر في السنوات الأخيرة، فهي تنطوي على صعوبات حل الصراع الكردي من خلال الآليات الديمقراطية في ظل استمرار النزاع المسلح، وعدم قدرة الممثلين الأكراد المدنيين على فصل أنفسهم عن الجناح المسلح للحركة الكردية؛ حزب العمال الكردستاني. لكن في الآونة الأخيرة فاجأت حكومة حزب العدالة والتنمية الكثيرين، وأثبتت قدرتها على التكيف مع الظروف الراهنة من خلال اتباع نهج جديد لحل المسألة الكردية، في عملية عرفت بـ"عملية السلام الكردية" في الأشهر الأولى من عام 2013. فهذا النهج يُعدّ نهجًا جديدًا من حيث الاستعداد للانخراط مباشرة مع الجهات الكردية غير المدنية –وخصوصًا مع عبد الله أوجلان– للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الحالي. يعترف النهج الجديد بإخفاق الإستراتيجيات التي تعاملت مع المشكلة الكردية على أنها مشكلة أمنية في التسعينيات، ثم مع إدراج حقوق الإنسان والديمقراطية في مرتبة ثانوية في أثناء

**يرجع الصعود المفاجئ لحزب العدالة والتنمية الذي أُتيحَ له أن يستقطب مساحة كبيرة من الفضاء التركي -جزئيًا- إلى ضعف حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري**

مرحلة لاحقة من عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، ولاسيّما خلال السنوات 2007-2012. يعد هذا التطور الجديد إيجابيًّا بالتأكيد، لذا فإن إتمام هذه العملية بنجاح في الوقت الحاضر يشكل تحدّيًا رئيسًا أمام السياسة التركية في السنوات المقبلة. ومع ذلك هناك العديد من الأسئلة الشائكة تطرح نفسها: إلى أي مدى يمكن أن تؤدي عملية السلام إلى توازن جديد وتتمكن الجهات الكردية من الحصول على مطالبها المتعلقة بالهوية؟ إلى أي مدى ترغب العناصر القومية الموجودة في حزب العدالة والتنمية، وفي أحزاب المعارضة الرئيسة، مثل حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، في حل المشكلة وعلى استعداد لتكون جزءًا من العملية مع قبول بعض المطالب الرئيسة للجهات الكردية؟ عندئذ يمكن القول إن هذه العملية قد بدأت تشكل تطورًا إيجابيًّا. لذا، فإن انتهاء العملية بنجاح غير مؤكد، ويعتمد على قدرة واستعداد الجهات الفاعلة السياسية الرئيسة المشاركة- لقبول حل وسط.

## ضعف المعارضة: الهيكل الائتلافي لحزب الشعب الجمهوري

الصعود المفاجئ لحزب العدالة والتنمية الذي أُتيحَ له أن يستقطب مساحة كبيرة من الفضاء التركي- يرجع جزئيًّا إلى ضعف حزب المعارضة الرئيس؛ حزب الشعب الجمهوري. فدائمًا المعارضة الفاعلة والمسؤولة تؤدّي دورًا مهمًّا وبنّاءً في دفع الحزب الحاكم في اتجاه إصلاحي. في السياق التركي، خلال العقد الماضي أخفق حزب الشعب الجمهوري في أداء هذه الوظيفة، على الرغم من أن هناك دلائل على أن الأمور تتغير تحت قيادة كمال قيلتشدار أوغلو. لقد تم الإفصاح عن تناقضات ومعضلات حزب الشعب الجمهوري في السنوات الأخيرة، وتم توثيقها(12). لكن هدفنا هنا هو التركيز على السياق الحالي، ومحاولة الإجابة عن التساؤل حول قدرة حزب الشعب الجمهوري على أداء دور أكثر إيجابية من حيث النهوض ببرنامج التحول الديمقراطي في المستقبل القريب. لذا فإنه من الصواب أن نعترف بأهمية حزب الشعب الجمهوري في ملء الفجوة عندما يفقد الحزب الحاكم؛ حزب العدالة والتنمية، الحماس الإصلاحي. ينبغي أن نشير إلى أن القيود الهيكلية ومشكلات القيادة التي قد تحدّ من درجة التحول التي يحتاجها الحزب من أجل العمل على أنها قوة موالية للديمقراطية في السياسة التركية.

أحد أهم الخلافات بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري يتعلق

بالهياكل الائتلافية لكل منهما. حزب العدالة والتنمية -كما هو موضح سابقًا- تحالف واسع يضم شرائح مختلفة من المجتمع التركي، سواء من حيث الهوية أو الوضع الاجتماعي. ومع ذلك، كان القاسم المشترك، الذي ربط بين كل هذه العناصر معًا، وضعهم "الضعيف"، أو بعبارة أخرى شعورهم بالتهميش والاستبعاد من "المركز" من قبل الدولة الكمالية، والتزامها الذي لا هوادة فيه بالعلمانية والدولة القومية الموحدة أحادية الثقافة. وهذا العنصر قد يفسر كيف أن المتدينين، والمحافظين، والأكراد القوميين، والليبراليين تمكنوا من العمل معًا تحت مظلة واحدة. أيضًا حزب الشعب الجمهوري هو ائتلاف مصالح مختلفة. أنصار حزب الشعب الجمهوري يختلفون عن بعضهم بعضًا من حيث المكانة الاجتماعية والهوية، لكن هناك فارق رئيس يتعلق بالتوجهات القيمية للمجموعات الرئيسة المكونة لحزب الشعب الجمهوري التي قد تكون غير متوافقة أصلًا، وهو ما يخلق عقبة أمام أي زعيم للحزب من حيث توسيع قاعدة الحزب الانتخابية، وفي الوقت نفسه أمام تحقيق التوازن بين هذه المواقف المتعارضة بطبيعتها تحت مظلة حزب واحد.

بشكل ملموس، التكوين الحالي لحزب الشعب الجمهوري يسلط الضوء على وجود نزعتين رئيستين: المجموعة الأولى تتكون من الكماليين المتشددين، الذين شعروا بخيبة أمل عميقة إثر صعود حزب العدالة والتنمية وجعله تركيا تسير في اتجاه محافظ. كانت هذه المجموعات على استعداد للتحالف مع

القطاعات الرئيسة للدولة الكمالية –وهما الجيش والقضاء– لمنع صعود حزب العدالة والتنمية، حتى لو تطلب هذا خروجًا عن الأعراف الديمقراطية واللجوء إلى الوسائل الاستبدادية، مثل إغلاق الحزب. لكن نظرًا للتحول الجذري في ميزان القوى، فإن هذا النوع من التحالف لم يعد مجديًا. حتى الآن، ترى هذه الجماعات أن رؤية حزب الشعب الجمهوري على الطراز القديم يعد آلية رئيسة يمكن الحفاظ بها على القيم الكمالية أو الجمهورية. عمومًا، ردود الأفعال القومية والعلمانية المتشددة هذه موجودة أيضًا في مجال السياسة الخارجية. فهناك جزء كبير داخل الحزب لديه نظرة سلبية تمامًا عن الربيع العربي، ويخاف من أن تؤدي التغيرات السياسية في الشرق الأوسط إلى عدم الاستقرار وصعود الإسلام الراديكالي الذي يؤدي إلى تقويض المصالح الوطنية لتركيا. والنتيجة الطبيعية لهذا الموقف المتشدد هي دعم استمرار الأنظمة الاستبدادية والحفاظ على مسافة كبيرة من المحاولات الداخلية والخارجية على حد سواء، التي تهدف إلى نقل هذه المجتمعات باتجاه أنظمة سياسية أكثر انفتاحًا وتعددية. الاتجاه الآخر داخل حزب الشعب الجمهوري هو الجناح الليبرالي. نظرة العناصر الليبرالية إلى لكمالية والقيم الجمهورية أخف حدة. بالنسبة لهذه المجموعة، مبدأ العلمانية في غاية الأهمية. ومع ذلك فإنهم يرون أن العلمانية بحاجة إلى أن تفسر بطريقة أكثر مرونة لاستيعاب مطالب القطاعات الأكثر محافظة في المجتمع، ومن أجل المزيد من الحريات الدينية وحرية الرأي. وبالمثل، ففي حين أن ممثلي الجناح الليبرالي ملتزمون بفكرة الدولة القومية الوحدوية، فإن فهمهم للدولة القومية الوحدوية يسمح بقدر كبير من الحرية من حيث حقوق الأقليات العرقية والدينية على حد سواء. لذلك فإنه لمن الإنصاف القول إن زعيم الحزب السابق، دينيز بايكال كان ينتمي إلى الاتجاه الأول، في حين أن الزعيم الجديد قيلتشدار أوغلو ينتمي إلى المعسكر الليبرالي.

وجود هذين المعسكرين داخل الحزب يخلق معضلة كبرى، وهي ما اتضح بشكل كبير في الفترة الأخيرة(13). فإذا انحاز زعيم الحزب إلى الجناح الكمالي ذي التقاليد القديمة، فإن هذا يخيب أمل الليبراليين. وقد استفاد حزب العدالة والتنمية بقوة من هذه المعضلة؛ بمعنى أن نسبة كبيرة من الليبراليين عدّت حزب العدالة والتنمية، على الأقل حتى وقت قريب، أكثر تقدمية وإصلاحية، وصوتوا لصالحه في الانتخابات العامة. كما أن تحول إستراتيجية حزب الشعب الجمهوري نحو الاتجاه الإصلاحي الأكثر انفتاحًا على الأفكار التي تتعلق بتوسيع حقوق الأقليات والتفسير المرن أو اللين للعلمانية، سيُنفر الكماليين القدامى الذين لا يزالون يمثلون نسبة كبيرة من النخبة الحاكمة للحزب فضلًا عن قاعدته الانتخابية. لذا فإن محاولة تحقيق توازن يعني عدم إرضاء أيٍّ من

**طبيعة لعبة السلطة القائمة في السياسة التركية والسياق الخارجي غير المواتي لا تجعل المرء متفائلاً بشأن قدرة الدستور الجديد على تحقيق انفراجة كبرى من حيث تعميق الديمقراطية**

المجموعتين، كما أن التحرك في الاتجاه الأكثر ليبرالية قد يسبب تفتت الحزب وتفككه إلى كيانين منفصلين في نهاية المطاف.

المعضلة الهيكلية المذكورة فيما سبق قد تفسر سبب تقاعس القيادة الجديدة عن اتخاذ موقف مؤيد لإرساء الديمقراطية. ومع ذلك، هناك دلائل على أن حزب الشعب الجمهوري آخذ في التغيير. فالحزب مثلًا –على الأقل خطابيًّا الآن– يبدو أنه أكثر نشاطًا، ولاسيّما من حيث تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مقارنة مع موقفه المتشكك تجاه أوروبا خلال الحقبة الأخيرة من عهد بايكال. لقد استند الموقف المتشكك من أوروبا للحزب خلال تلك الحقبة إلى الخوف من أن عضوية الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تقوض مبادئ العلمانية وأسس الوحدة الإقليمية للدولة التركية. لكن لا جدال أن الجهات الفاعلة الخارجية، ولاسيّما النخب الأوروبية، على إدراك بهذا التغيير الآن، وتشعر أن حزب الشعب الجمهوري سيكون محرك التغيير في عملية التحول الديمقراطي في السنوات المقبلة. في الحقبة السابقة ظهر حزب العدالة والتنمية قوة رئيسة في المجتمع التركي، وعُدّ حزب الشعب الجمهوري قوة رجعية. لكن يبدو الآن أن حزب الشعب الجمهوري يقف في وجه الانتهاكات الديمقراطية من حيث الممارسات الخاطئة للنظام القضائي، والقيود المفروضة على حرية الصحافة. ويبدو أيضًا أن الحزب غيّر نهجه بشأن الصراع الكردي. وبدلًا من النظر إلى المشكلة على أنها مشكلة أمنية، أصبح الموقف الحالي، إلى حد ما، يميل إلى التركيز على المشاركة السياسية والحوار بين مختلف الجهات الفاعلة على أنها وسيلة لإيجاد حل وسط من خلال الوسائل السلمية. هذه التحولات الأخيرة تعد تطورات إيجابية... لكن هناك أسئلة مهمّة تطرح نفسها، منها: أولًا، بناءً على بنيته الداخلية المتناقضة، هل يستطيع حزب الشعب الجمهوري أن يتغير في اتجاه أكثر ليبرالية؟ ثانيًا، لو حدث مثل هذا التغيير، فهل سيكون بإمكان الحزب تحقيق نجاح انتخابي يمكنه من تحدي هيمنة حزب العدالة والتنمية على الوسط السياسي؟

الكتابات حول الأحزاب الهامشية في الديمقراطيات الراسخة –مثل اليمين المتطرف في أوروبا الغربية– توحي بأن لهذه الأحزاب تأثيرًا بعيد المدى يفوق نسبة الأصوات التي تمكنت من الحصول عليها في الانتخابات العامة(14). والسبب في ذلك أن الأحزاب الراديكالية لها تأثير في إستراتيجيات التيار الرئيس، وأحزاب الوسط غالبًا ما تدفع باتجاه تبني موقف أكثر تشددًا مما تتبناه في الحقيقة، حتى لا تفقد شريحة واسعة من الأصوات. ويبدو أن هذا

الأمر ينطبق على السياق التركي. مجموع الأصوات التي حصلت عليها أحزاب المعارضة الهامشية مجتمعة: حزب الحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية- لا يمثل نسبة عالية بأي حال، نحو 20٪ من مجموع الأصوات. ومع ذلك، فإن تأثير هذين الحزبين أكبر بكثير من نسبة الناخبين الذين يمثلانهم في الواقع؛ إذ لديهما القدرة على عرقلة النظام من إنجاز إصلاحات رئيسة.

النقطة الرئيسة في هذا المقال هي أنه على الرغم من اختلاف رؤية كلا الطرفين، إلا أنهما أدّيا دورًا سلبيًّا إلى حد كبير في عملية التحول الديمقراطي في تركيا في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الدور السلبي، ويُعرقَل أي نوع من التنازلات من أجل صياغة دستور جديد ديمقراطي حقيقي. فبدءًا من حزب الحركة القومية MHP المتشدد، يلاحظ أن الحزب لا يقبل النقاش في التزامه بالدولة القومية الوحدوية، ونهجه المتشدد تجاه القضية الكردية، الذي ينظر إليها على أنها مشكلة أمنية فقط، ويرى أن الجيش فقط هو من يجيد التعامل معها. وهذا النهج يستبعد أي خيار آخر؛ مثل منح حقوق ثقافية للمواطنين الأكراد، أو المشاركة السياسية مع الأطراف الفاعلة الكردية(15). ويتناقض هذا النهج بشكل واضح مع الأحزاب السياسية الرئيسة التي لديها استعداد للانفتاح السياسي، بدرجات متفاوتة، والتعامل مع هذه المشكلة. كما يمكن القول

**حزب السلام والديمقراطية يعد قضية مثيرة للاهتمام من حيث فرصة الانفتاح الديمقراطي الضائعة في تركيا. فحقيقة كون قدرة الحزب على تشكيل فريق متماسك في البرلمان في عام 2007 كان بمثابة متنفس للأصوات الكردية**

إن موقف حزب الحركة القومية أثّر في قيادة حزب العدالة والتنمية في الوقت الراهن من حيث تبني نهج أكثر قومية في المسألة الكردية بالمقارنة مع النهج الأكثر ليبرالية القائم على مفهوم "الانفتاح الكردي" في عام 2007. وحقيقة أن حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية يتنافسان في العديد من مدن شرق ووسط الأناضول، ربما يفسر أيضًا لماذا انتهج حزب العدالة والتنمية نهجًا قوميًّا أكثر تشددًا خلال الانتخابات الأخيرة؟ وقد آتى هذا النهج أكله من حيث النجاح الانتخابي، لحزب العدالة والتنمية وتمكنه من الحصول على المزيد من أصوات الناخبين في العديد من مدن الأناضول، على حساب خسارته لبعض أصوات الناخبين في مدن الجنوب الشرقي ذات الأغلبية الكردية.

أيضًا حزب السلام والديمقراطية يعد قضية مثيرة للاهتمام من حيث فرصة الانفتاح الديمقراطي الضائعة في تركيا. فحقيقة كون

قدرة الحزب على تشكيل فريق متماسك في البرلمان في عام 2007 كان بمثابة متنفس للأصوات الكردية، وخطوة أساسية لمواصلة توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين الأكراد في تركيا. لكن حتى الآن، لم يستطع الحزب الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق مطالب الأكراد تدريجيًّا؛ لسببين رئيسين: أولًا، مطالبهم المتطرفة بالحكم الإقليمي الذاتي جعلت أي حل وسط مع الأحزاب الرئيسة مستحيلًا تقريبًا. ثانيًا، إخفاق الحزب في أن ينأى بنفسه بعيدًا عن حزب العمال الكردستاني. كما أن صعوبات فصل الذراع المدني للحركة القومية الكردية عن الذراع المسلح، حزب العمال الكردستاني، عقدت من عملية المشاركة السياسية، خاصة مع تصاعد المشاعر القومية، وتزايد الأعمال المسلحة لحزب العمال الكردستاني، التي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى من كلا الطرفين، أكثر من أي وقت مضى، في الأشهر الأخيرة. كذلك عززت الإستراتيجيات المنحرفة لحزب السلام والديمقراطية وحزب العمال الكردستاني موقف بعض العناصر المتشددة داخل الدولة التركية والأحزاب التي تميل إلى التعامل مع المشكلة من منظور أمني، وترى أن الحل لابد أن يكون من خلال الوسائل العسكرية. وهذا بدوره خلق حلقة مفرغة وطريقًا مسدودًا، وعرقل مسار التوصل إلى حل سلمي للمشكلة من خلال العملية الديمقراطية(16). لكن عملية السلام الأخيرة التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية أحيت الأمل نحو حل المسألة الكردية بين شرائح واسعة من المجتمع التركي. ويبقى أن نرى، ما إذا كانت أحزاب المعارضة الرئيسة الممثلة في البرلمان ستؤدّي أدوارًا بناءة، وتبدي المسؤولية اللازمة لنجاح عملية السلام هذه.

## ملاحظات ختامية: الدستور الجديد فرصة!

من حيث المبدأ، يمكن للدستور الجديد أن يخلق فرصة كبيرة لتوطيد الديمقراطية الليبرالية في تركيا. لكن لكي يؤدّي الدستور الجديد مثل هذا الدور البنّاء، هناك حاجة إلى تحقيق توافق في الآراء بين جميع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسة. هذا التوافق، بدوره يتطلب بعض التنازلات الكبرى من قبل الجهات الفاعلة الرئيسة. في هذا السياق تظهر قضيتان مهمّتان: أولًا، هناك حاجة إلى إجماع بين المحافظين المتدينين والعلمانيين فيما يتعلق بتطبيق العلمانية، وهذا يعني أن الدين في الحياة العامة، فضلًا عن التسامح المتبادل بين مختلف الجماعات الدينية والطائفية- بحاجة إلى حماية القانون،على أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. وهذا من شأنه أن يعزز التعددية الحقيقية لا التعددية المحدودة في ظل فهم الأغلبية للديمقراطية، حيث تشعر الأغلبية أنها مخولة لتقييد حقوق الأقليات المختلفة. ثانيًا، الحل الوسط

يحتاج إلى أن يقوم على أساس معنى الوحدة الترابية للدولة التركية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنين الأكراد. ومن الواضح، أن تعريف "المواطنة" يشكل التحدي الأساسي لصانعي الدستور الجديد. فإذا كان الدستور سيقدم حلًّا فعالًا، فإنه يجب أن يذهب إلى ما هو أبعد من الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية إلى الحقوق السياسية للمواطنين الأكراد، التي ينبغي، من حيث المبدأ السماح أو التنازل بعض الشيء، أو إلغاء مركزية السلطة السياسية، في اتجاه سلطة إقليمية. من الواضح أن هذا يثير مسألة شائكة هي: ما الحدود المسموح بهاللحكومةاللامركزية؟

يمكن أن تكون عملية صياغة دستور جديد مفيدة إذا أسهمت في التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، فإن "الهندسة الدستورية" التي تكون مجرد إعداد وثيقة جديدة دون معالجة المسائل الشائكة، أو تقديم التنازلات اللازمة للتعامل مع مناطق النزاع الرئيسة ستكون وثيقة ناقصة ومجرد تجميل هامشي للوضع الراهن(17). إن طبيعة لعبة السلطة القائمة في السياسة التركية والسياق الخارجي غير المواتي التي تحدثنا عنها فيما سبق لا تجعلنا نشعر بالتفاؤل بشأن قدرة الدستور الجديد على تحقيق انفراجة كبرى من حيث تعميق الديمقراطية. في الوقت نفسه، هناك ما يدعو للأمل، بمعنى أن الديمقراطية التركية نضجت على مر السنين، كما أن تراجع الوصاية العسكرية في السنوات الأخيرة يعني أن إيجاد حلول للمشكلات من خلال اللجوء إلى الآليات السلطوية بواسطة الأعمال العسكرية، أو إغلاق الأحزاب والتدخل القضائي من الأعلى إلى الأسفل أصبح أقل احتمالًا للحدوث في المستقبل. ومع أن العملية الديمقراطية ليست نموذجية، إلا أنها تحقق نجاحات. وعلاوة على ذلك، هناك عناصر كبيرة داخل حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، وحتى حزب السلام والديمقراطية- يمكنهم أن يؤدّوا أدوارًا مهمّة من حيث ممارسة الضغوط لأجل إيجاد حلول لمشكلات تركيا من خلال المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية، ومن ثَمّ إرساء أسس النظام السياسي التعددي الحقيقي. ومما لا شك فيه أن هذا النظام السياسي التعددي ضروري إذا كانت تركيا تسعى إلى أن تكون نموذجًا وقدوة ذات مصداقية لبقية دول الشرق الأوسط في السياق المتقلب للثورات العربية.

## المصادر والمراجع:

(1) وفقًا لتقارير منظمة فريدوم هاوس، مازالت تركيا تصنف على أنها دولة "حرة جزئيًا" من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية. وهذا يوضح العجز المستمر في تركيا تجاه الديمقراطية، على الرغم من مرور عقود على الديمقراطية الإجرائية أو متعددة الأحزاب. يمكنكم مطالعة أحدث تقرير صادر عن مؤسسة فريدوم هاوس بعنوان: الحرية في العالم في عام 2013، في الرابط

الآتي: http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2013، الذي يسلط الضوء على التدهور الخطير في الحريات المدنية في تركيا خلال الحقبة الأخيرة. ينتقد كاروثرز في مقاله نموذج الانتقال في الدراسات الديمقراطية في الأنظمة الهجينة: "دول في المنطقة الرمادية السياسية" توماس كاروثرز ، "نهاية النموذج الانتقالي "The End of Transition Paradigm، مجلة الديمقراطية، المجلد13، رقم1، (2002)، ص5-21. لتقييم عام حول ما كتب عن الديمقراطية راجع فيليب C. شميتر، "خمسة وعشرون عامًا، خمس عشرة نتيجة " Twenty-Five Years. Fifteen Findings، مجلة الديمقراطية، المجلد21، رقم1، ((2010، ص17-28 .

(2) إحسان داغي İhsan Dağı، تركيا بين الديمقراطية والنزعة العسكرية: رؤى ما بعد الكمالية، Turkey between Democracy and Militarism: Post-Kemalist Perspectives. (أنقرة: أوريون، 2008)؛ (طبعة) فؤاد كيمان، إعادة صنع تركيا: العولمة، والحداثات البديلة والديمقراطية، Remaking Turkey: Globalization. Alternative Modernities and Democracy. (أكسفورد: كسينجتون، 2007).

(3) أوميت جيزرا ساقالي أوغلو Ümit Cizre Sakallıoğlu، "تشريح الحكم الذاتي السياسي والعسكري التركي"، The Anatomy of the Turkish Military's Political Autonomy."". السياسات المقارنة، المجلد29، رقم2، (2007، ص151-166، طبعة علي بيرم أوغلو وأحمد أنسال، "زمرة واحدة وحزب واحد، هذا هو الجيش في تركيا"، Bir Zümre. Bir Parti. Türkiye'de Ordu (إسطنبول، طباعة بيريكيم، 2006)

(4) أرسال أيدينلي Ersel Aydınlı، "أرغنكون، مواثيق جديدة، وتراجع الدولة التركية العميقة " Ergenekon. New Pacts." and the Decline of the Turkish Inner State. دراسات تركية، المجلد12، رقم1، (2011)، ص227-239

(5) للاطلاع على الإصلاحات الديمقراطية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية- راجع ملتم مفتولار باتش، Meltem Müftüler Bac، "الإصلاحات السياسية في تركيا وأثر الاتحاد الأوروبي، "Turkey's Political Reforms and the Impact of the European Union" المجتمع الأوروبي الجنوبي والسياسات South European Society and Politics ، المجلد10، رقم1، (2005)، ص16-30 ، أرغون أوزبودون Ergun Özbudun، "الإصلاحات الديمقراطية في تركيا، 1993-2004، Democratization Reforms in Turkey. 1993-2004، دراسات تركية، المجلد8، رقم2، (2007) (2007)، ص179-196. عن إصلاحات حزب العدالة والتنمية، وخاصة في السنوات الأولى من توليه السلطة، راجع أرغون أوزبودون Ergun Özbudun، "من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية المحافظة: حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا" "From Political Islam to Conservative Democracy: The Case of the Justic and Development Party in Turkey." المجتمع الأوروبي الجنوبي والسياسات، مجلد11، العدد3-4، (2006)، ص543-557.

(6) تفاقم أزمة الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ناقشها بدقة وولفغانغ ستريك Wolfgang Streeck في "الأسواق والشعوب: الرأسمالية الديمقراطية والتكامل الأوروبي" اليسار الجديد، "Markets and People: Democratic Capitalism and European Integration." New Left Review ، رقم73 يناير(كانون الثاني)- فبراير (شباط)، (2012)، ص63-71.

(7) ولكي نكون منصفين، فقد نظم الاتحاد الأوروبي حزم إنقاذ، الأمر الذي يدل على درجة التضامن في مساعدة البلدان الطرفية التي تعيش أزمات، سواء في أوروبا الشرقية في المراحل الأولية أم في اليونان.

(8) حول معضلات الديمقراطية في شرق آسيا، راجع فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ، "الصين والديمقراطية الشرق آسيوية: أنماط التاريخ"، "China and East Asian Democracy: The Patterns of History. مجلة الديمقراطية، المجلد23، رقم1، (2012)، ص14-26. اختلف المحللون حول مستقبل الديمقراطية في هذه المنطقة. هؤلاء الذين يتناولون المسألة من منظور نموذج الديمقراطية، هم أكثر تفاؤلًا بشأن الطموحات المتوسطة المدى، في كل من الصين وبقية دول المنطقة. راجع لاري دياموند Larry Diamond. "China and East Asian Democracy: The Coming Wave. "الصين والديمقراطية الشرق آسيوية: الموجة المقبلة"، مجلة الديمقراطية، المجلد23، رقم1، (2012)، ص5-13.

(9) ملتم مفتولر باتش Meltem Müftüler Baç وفؤاد كيمان Fuat Keyman ، "تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية: عصر سياسة الحزب المهيمن" "Turkey under the AKP: The Era of Dominant Party" Politics."، مجلة الديمقراطية، المجلد23، رقم1، (2012)، ص85-99.

(10) ضياء أونيش Ziya Öniş، "انتصار عولمة المحافظين: الاقتصاد السياسي لعهد حزب العدالة والتنمية" "The Triumph of Conservative Globalism: The Political Economy of the AKP Era" الدراسات التركية، المجلد13، رقم2، (2012)، ص135-152.

(11) لأهمية "الضوابط والموازين المؤسسية" في التحول إلى الديمقراطية وتوطيدها، راجع آدم برزيورسكي dam Przeworski. "الديمقراطية كنتيجة محتملة للصراعات" "Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts". ص59-80 في طبعات جون إلستر ورون سلاجستاد)، الدستورية والديمقراطية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1988).

(12) سنجر آياتا Sencer Ayata ، وعائشة غونش آياتا Ayşe-Güneş Ayata، "أحزاب يسار الوسط في تركيا" دراسات تركية، المجلد8، العدد2، (2007)، ص211-232.

(13) فؤاد كيمان Fuat Keyman وعائشة قاضي أوغلو Ayşe Kadıoğlu ، العداءات التكافلية تنافس القوميات في تركيا، Symbiotic Antagonisms Competing Nationalisms in Turkey(سولت ليك سيتي: طباعة جامعة يوتا، 2011).

(14) مايكل مينكينبرج Minkenberg Michael ، "اليمين المتطرف في الوظائف العامة: وضع جدول الأعمال والتداعيات السياسة،"The Radical Right in Public Office: Agenda-setting and Policy Effects."" السياسات الأوروبية الغربية، المجلد24، العدد4، (2001)، ص1-21.

(15) كرم أوكتم Kerem Öktem، أمة غاضبة: تركيا منذ عام 1989، Angry Nation: Turkey Since 1989. (لندن: كتب زد، 2011).

(16) هذا يخلق "فجوة مفاهيمية" بين حزب السلام والديمقراطية والأحزاب السياسية الرئيسة الأخرى حول بعض المفاهيم الأساسية مثل "الديمقراطية"، و"المواطنة"، و"القومية التركية". لأهمية "الفجوة المفاهيمية" في المسألة الكردية، راجع مراد سومر Murat Somer، "لماذا لا يكون الأكراد مثل الأسكتلنديين، والأتراك مثل البريطانيين؟ الاعتدال والديمقراطية في المسألة الكردية""Why Aren't Kurds Like the Scots and the Turks Like the Brits? Moderation and Democracy in the Kurdish Question."، التعاون والصراع، المجلد43، رقم ، (2008)، ص220-249.

(17) أرغون أوزبودن Ergun Özbudun لا يثق بقدرة الجماعات السياسية التركية المختلفة في التوصل إلى حل وسط حول جدول أعمال مشترك، نظرًا للاختلافات بين مواقفهم الأولية. للاطلاع على البحث التاريخي حول صعوبة وضع دستور جديد في تركيا، راجع أرغون أوزبودن، "بحث تركيا لوضع دستور جديد،"Turkey's Search for a New Constitution."" رؤية تركية، المجلد14، رقم1، (2012)، ص39-50.

# Sharing Power: Turkey'sDemocratization Challenge In TheAge Of The AKP Hegemony

ZİYA ÖNİŞ

Afer a major wave of democratization over the last decade, the stalemate in Turkey's reform process and the rising concerns about 'creep-ing authoritarianism' under the ruling AKP government attracted the at-tention of many scholars. How could Turkey manage to achieve substan-tial progress in democratization over the last ten years and why has the current government lost its reformist spirit? Tis article seeks to answer these questions by developing a multi-dimensional, holistic approach that tries to integrate structures and actors, domestic and external forces, rath-er than single-mindedly focusing on certain aspects whilst downplaying other crucial elements

from the perspective of comparative democratization studies Turkey con-stitutes an unusual case. It is an example of a "second wave" democracy.Te transition From the single party, soft-authoritarian regime of the in-ter-war period was accomplished several decades ago in the 1950s. Yet, in spite of major reform experiments, notably during the course of the early part of the past decade, democracy remains far from being consolidated. Indeed, inter-national comparisons such as data based on Freedom House Surveys tend toclassify Turkey as a "hybrid regime," whose standing is signifcantly low com-pared to many third wave democracies in Latin America, Eastern Europe, andelsewhere.

In retrospect, Turkey has succeeded in terms of establishing "elec-toral" or "procedural" democracy, but has failed in terms of generating "sub-stantive" democracy based on a genuinely pluralistic political order. Turkishsociety and politics remains deeply divided and there are increasing concerns voiced by liberal intellectuals both at home and abroad about the endurance of authoritarian elements in the Turkish political system, going even as far sug-gesting that the diferences between Erdoğan's Turkey and Putin's Russia may not be as clear-cut as they may have appeared only a few years ago

Turkey
Discover the potential

# أكثر من 41,000 شركة عالمية قد استثمرت بالفعل في تركيا. فماذا عنك؟

DHL EXPRESS · Coca-Cola · citi · BOSCH · BNP PARIBAS · BASF · akuoenergy

Microsoft · MANGO BARCELONA · Indesit Company · HYUNDAI NEW THINKING. NEW POSSIBILITIES. · Groupama · GE Healthcare · FABER-CASTELL

UNITED COLORS OF BENETTON. · Unilever · TOYOTA · PIRELLI · ORACLE · Nestlé

## استثمر في تركيا

- واحد من اسرع الاقتصادات نموا في العالم و الاقتصاد الاسرع نموا في اوروبا بمعدل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي يبلغ 4.8% على مدى عقد الماضي (2004-2013)
- الاقتصاد الأسرع نموا بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمعدل متوسط للنمو السنوي يبلغ 5.2% (OECD, 2012-2017)
- السادسة عشر أكبر اقتصاد عالميا مع الناتج المحلي الإجمالي يفوق 1.4 ترليون دولار في قوة الشرائية (IMF, 2014)
- يبلغ عدد السكان 77,7 مليون مع نصفها تحت 30,7 عاما
- الوصول إلى أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الحوافز الاستثمارية التنافسية العالية فضلا عن الدعم الحصري للبحث والتطوير (R&D)
- حوالي 610.000 خريج جامعي سنوياً

إنها نافذتك - الواحدة في تركيا

رئاسة الوزراء التركية
وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية

invest.gov.tr